الضمانات الاجتماعية للعمال في العراق بين التراث والمعاصرة

الأُستاذُ المُساعِدُ الدُّكتور احمد عبد الواحد عبد النبي
مركز احياء التراث العلمي العربي / جامعة بغداد
التخصص : تاريخ حديث
Ahmed Abd Alwahed@yahoo.com

(مُلَخَّصُ البَحث)

لقد تناول بحثنا الموسوم بـ ((الضمانات الاجتماعية للعمال في العراق بين التراث والمعاصرة)) جملة من الوقائع والحوادث التاريخية ذات البعد الاجتماعي والاقتصادي التي مرت على تراث الطبقة العاملة في العراق المعاصر خصوصاً بعد الهجرة الفلاحية من الريف الى المدينة مما ترتب عليه مشاكل اجتماعية واقتصادية لا حصر لها مع انعدام الضمانات الاجتماعية للعامل والفلاح على حدا سواء. حيث شمل بحثنا ثلاثة منطلقات اساسية حاولنا عبرها قراءة وتتبع نشوء وتطور الحركة العمالية والتركيز على جانب الحقوق والمصالح المعاشية المادية للعمال وتحقيق ضماناتهم الاجتماعية ولأهميتها البالغة في رسم معالم الحياة الاقتصادية في العراق المعاصر.

أولا:- مفهوم الضمانات الأجتماعية :

تنص المادة الثانية والعشرين من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في العاشر من كانون الاول سنة ١٩٤٨، ((على أن لكل فرد من أفراد المجتمع الحق في الضمان الاجتماعي وواجب توفير ما يحتاجه عن طريق الدولة التي يقيم بها، حيث يجب على كل دولة تنظيم مواردها لضمان توفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لكرامة الإنسان وتنمية شخصيته كعضو فعال في المجتمع))[١]. وهو من أحد أهم الحقوق الإنسانية الخاصة بالعامل، وهو يعد من التأمينات التي يكتسبها من خلال العمل ، و قد ظهر الضمان الاجتماعي في عام ١٩٢٩، ولأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك كان نتيجة لتلك الأزمة الاقتصادية ١٩٢٩-١٩٣٣التي مرت بها في ذلك الوقت، والتي أدت إلى انهيار الاقتصاد العالمي ، حيث تم فرض ذلك النظام التأميني على المواطنين من أجل توفير الحماية لهم من الفقر، و لصون كرامة الإنسان، ومنعه من التسول، واستجداء الآخرين. وتعرف الضمانات الاجتماعية على أنها مجموعة البرامج التي تقوم بها الحكومة، أو الفئة المسؤولة في مجتمع ما، من أجل تعزيز رفاهية السكان،

ويتم ذلك عن طريق اتخاذ التدابير اللازمة التي تضمن حصولهم على ما يلزمهم من موارد غذائية، ومأوى، وخدمات صحية، وحماية [٢] .

بيد ان أكثر المستفيدين من خدمة الضمانات الاجتماعية هم العمال والأطفال، والكبار في السن، والمرضى، وعادةً ما تعرف الخدمات التي يقدمها الضمان الاجتماعي بالخدمات الاجتماعية، ويشمل مفهوم الضمانات الاجتماعية التعريفات التالية:

١- التأمين الاجتماعي[٣]: والذي يوفر المنافع والخدمات التي تشمل رواتب التقاعد، والتأمين ضد العجز وتعويضات البطالة.

٢- الخدمات: وهي الخدمات التي تقدم من خلال الحكومة، أو الهيئات المسؤولة عن توفير الضمان الاجتماعي، مثل (تقديم الخدمات الطبية والدعم المالي كتعويضات إصابات العمل) ، بالإضافة إلى الصحة وجوانب العمل الاجتماعي.

الى جانب ذلك فأن للضمانات الاجتماعية أهمية كبيرة في كل البلدان والمجتمعات ، وذلك نظراً للخدمات التي تقدمها للفرد والمجتمع ككل، ومن أبرز هذه الخدمات [٤] :

١- تقديم راتب مالي شهري للأفراد العاملين المشتركين بالضمان الاجتماعي عند تقاعدهم .

٢- تقديم تعويض مالي للأفراد عند حالة البطالة، أو عدم القدرة على العمل لأي سبب من الأسباب، مثل: الإعاقة، أو المشاكل الصحية المزمنة .

٣- توفير الحماية الاقتصادية لجميع العاملين وخصوصاً عند الوصول لسن الشيخوخة، ولم يعودوا قادرين على العمل.

٤- توفير راتب شهري للأسرة التي توفى أحد أفرادها المشتركين بالضمان الاجتماعي ليتمكنوا من العيش بكرامة بعد وفاته.

٥- توفير الوظائف للعاطلين عن العمل من خلال استحداث المشاريع، أو البحث عن فرص عمل لهم.

٦- توفير الاستقرار النفسي لأفراد المجتمع .

ويعد الضمان الاجتماعي ذلك النظام التأميني الذي يكون وظيفته الأساسية العمل على توفير الحماية للأفراد من الناحية الاقتصادية وبالتالي الاجتماعية وهو يكون عن طريق القيام باقتطاع نسبة بسيطة من الراتب الشهري الخاص بالفرد العامل بينما تقوم الشركة أو المؤسسة التي يعمل بها بدفع مساهمة عنه .وذلك بنسبة معينة يحددها الضمان الاجتماعي في القانون العام لمؤسسة الضمان

الاجتماعي وهي نسبة تختلف من دولة إلى أخرى تبعاً لنظامها التأميني المتبع بها. حيث يشار إلى أن المبلغ المالي الذي يساهم به العامل من راتبه علاوة على النسبة التي تقوم المنشأة التي يعمل بها بدفعها عنه يتم تسجيله في رقماً خاصاً بإسم العامل في الضمان الاجتماعي. وهو يفيد اشتراك العامل في الضمان الاجتماعي ، و بالتالي يكون له الحق في الحصول على المزايا التي يوفرها له الضمان الاجتماعي عند سن معين . وهو يسمى السن القانوني الخاص بتقاعده ، حيث من الممكن أن يوجد اختلاف في ذلك السن القانوني الخاص بالتقاعد فيما بين الرجل و المرأة . و يشار إلى أن ذلك المبلغ المالي الذي يتم تقاضيه من الضمان الاجتماعي للفرد المشترك أو العامل به يتم القيام بصرفه له على شكل راتباً شهرياً، حيث لا يحق للفرد أو العامل المشترك به أن يحصل عليه بشكل كامل و للضمان الاجتماعي العديد من المزايا سواء الاقتصادية أو الاجتماعية التي يقدمها للفرد أو للعامل المشترك به علاوة على الراتب الشهري عند تقاعده [٥].

ثانيا:- الضمانات الاجتماعية للطبقة العاملة وبداية نشوئها في العراق:

تعود بدايات تكون الطبقة العاملة في العراق الى ما بعد انتصاف القرن التاسع عشر، ذلك أن ظهورها قد ارتبط بمتغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية داخلية وعالمية مهدت الطريق لتكون تلك الطبقة الاجتماعية، الذي جاء متأخراً قياساً على تكونها وظهورها في بلاد عربية أخرى كمصر وبلاد الشام، ربما لطغيان الطبيعة الريفية والبدوية على التركيبة الاجتماعية في العراق [٦] .

ويمكن القول إن الأنظمة والسياسات التي كانت تنتهجها الدولة العثمانية التي كانت تحكم العراق آنذاك كانت تعيق بطبيعتها وبأساليب تطبيقها أن تشهد ولايات العراق العثمانية تطوراً اجتماعياً واقتصادياً تتكون في ظله الطبقة العاملة، تطوراً يتماشى مع روح العصر التي تقوم على تنمية الصناعة وتطورها، وعلى اقتصاد السوق والتجارة العالمية [٧]. فقد كانت بريطانيا، تسعى منذ أوائل القرن الثامن عشر لأن تجعل من العراق مركزاً من المراكز المهمة لمصالحها التجارية والصناعية في العالم، لأنه كان يمثل أحد طريقين رئيسيين قصيرين يوصلانها بالهند، فأقدمت منذ سنة ١٨٣٤على استكشاف نهر الفرات وعزز من وجودها التجاري في العراق، وأسست فيه شركة بيت لنج للملاحة النهرية في سنة ١٨٦١ [٨] . كما قام عدد من ولاة بغداد في اواخر القرن ١٩ بتأسيس شركه ترامواي بغداد- الكاظمية ، وتوسيع وتحديث معمل النسيج، والاهتمام بكل ما يلبي احتياجات الجيش العثماني في العراق [٩]. ومن الأهمية بمكان القول بان عدد العمال في العراق لم يتجاوز بضع

عشرات من الألوف، وكان مستوى اجر العامل العراقي متدنيا للغاية. الى جانب ذلك كان شائعا استخدام الأطفال والنساء في المعامل والورش، ولا حاجة للقول أنهم كانوا يتسلمون أجورا اقل مما كان يتسلمه العمال البالغين. حيث تعرض العامل العراقي في المدة التي سبقت الحرب العالمية الأولى الى شتى أساليب الاستغلال وأقساها، كالسخرة وسوء المعاملة، وقلة الأجور، والعمل في ظروف رديئة وغير صحية وشروط عمل قاسية، وساعات عمل طويلة، ومن دون أية ضمانات اجتماعية وتأمينات صحية، ولم تكن هناك أية تشريعات قانونية تضمن للعمال ابسط حقوقهم ، فضلاً عن الاضطهاد الذي كان يعانيه العامل من قبل أصحاب العمل والشركات بضربهم بالسياط ودفن أجسادهم في حفر ترابية لساعات طويلة، ولم يكن غريبا ان يسبب ذلك بؤسا مؤلما ومجاعة كبيرة ،لأولئك العمال والحرفيين الذين كانوا يسكنون الأكواخ [١٠] .ولم يطرأ تغير كبير على وضع العامل العراقي في سنوات الحرب العالمية الأولى(١٩١٤-١٩١٨)، فان الأنكليز، كانوا يلجأون الى استخدام القوة لغرض جمع العدد الكافي من العمال الذين يحتاجونهم لأعمال شق الطرق العسكرية، ولنقل المؤن والعتاد. وهكذا عاش العمال في ظروف صعبة جدا طوال سنوات الحرب، ولكن على الرغم من ذلك فان الطبقة العاملة العراقية النامية تطورت كماً ونوعاً إلى حد ما في تلك الفترة، كما ان العامل العراقي بدأ يحتك لأول مرة بصورة مباشرة بالإنكليز وقد انعكس ذلك كله على الواقع العمالي في العراق بعد انتهاء الحرب [١١] .

وقد فسح الغزو البريطاني المجال واسعا لتغلغل المصالح البريطانية في العراق، مما أدى الى ظهور مؤسسات جديدة، مثل السكك الحديد، والموانئ، وشركات جديدة مثل شركات النفط، ومشاريع مثل مشاريع الطرق والبناء وغيرها من المجالات التي استوعبت اعداداً كبيرة نسبياً من العمال. كما ان زوال الحكم العثماني وظهور الملكية في العراق، وكذلك ازدياد الارتباط بأسواق الدول المتقدمة، وعوامل أخرى مرتبطة بها، فتحت مجالاً محدداً أمام ظهور الصناعة الوطنية الحديثة [١٢].مما سبق يمكن القول، ان نشوء طبقة العمال العراقيين جاء عسيراً، حسب جميع المقاييس. فقد برزت كقوة ضعيفة في الكيان الاجتماعي جنبا الى جنب مع البرجوازية التجارية الكبيرة المرتبطة بالرأسمال الأجنبي . وبعد الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠، وتأسيس الحكم الوطني الذي جاء بفضل تلك الثورة، وتخفيض جيوش الاحتلال، بدأ إحلال العمال العراقيين في مشروع السكك محل العسكريين الأجانب بالتدريج [١٣] .

أما بشأن استخدام العمال في شركات النفط الأجنبية، فانه يعود الى الأشهر الأولى التي أعقبت عقد الامتياز مع شركة النفط التركية، الذي عقد في الرابع عشر من آذار سنة ١٩٢٥، حيث استخدمت شركة النفط التركية مائة وثمانون عاملا في أعمال التنقيب المختلفة عن النفط في كركوك، التي شهدت انفجار أول بئر للنفط ليلة ١٤ تشرين الاول ١٩٢٧. وفي هذا الصدد يقول المؤرخ الكبير عبدالرزاق الحسني ((بينما كان عمال النفط يشتغلون في حفر بعض الآبار النفطية في منطقة بابا كركر، فاضت احدى الآبار بالسائل الثمين بلا سابق إنذار، واخذ النفط يتدفق بغزارة هائلة، وقد ولد روائح كريهة أضرت بصحة العمال وسائر الاهلين المجاورين)) [١٤]. وفي السياق نفسه، شهد العراق خلال مرحلة الانتداب (١٩٢٠-١٩٣٢) تغيرات وتحولات مهمة نجمت عن فرض اول سيطرة مباشرة لدولة اوربية كبرى، مما ترك اثارا كبيرة على الكيان الاجتماعي للشعب العراقي، وبالذات على العمال وضماناتهم الاجتماعية التي تطورت بسرعة اكبر من غيرها بحكم حداثتها وقابليتها على النمو في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية الجديدة .وعلى الرغم من انتهاء الحرب لم تفقد العوامل الإستراتيجية للعراق أهميتها في نظر البريطانيين، ولاسيما بسبب التنافس الاستعماري من اجل السيطرة على المنطقة وثرواتها النفطية، مما اقتضى بقاء جزء غير قليل من القوات البريطانية بعد واقامتها قواعد ثابتة لها، وبلغ عدد العمال المشتغلين في مثل هذه المشاريع الاف عدة [١٥].

وللدوافع نفسها أولى الانكليز ميناء البصرة اهتماماً خاصا، ولاسيما أن تطوير الملاحة في شط العرب كان ضروريا لمصالح شركة النفط الانكليزية- الفارسية العاملة في منطقة الاحواز التي منحت الحكومة العراقية قرضاً في سنة ١٩٢٣ لتعميق الميناء، إذ احتاجت فيه لخدمات عدد اكبر من المشرفين والعمال فبلغ عدد من استخدم من العمال في ميناء البصرة حتى نهاية سنة ١٩٢٩ ، سبعمائة وخمسون عاملا، فضلا عن الف ومائتان وخمسون عاملا يقومون بأعمال التوسيع في اوقات مختلفة [١٦]. ثم ان اعتماد ادارة الميناء كان على الأيدي العاملة الأجنبية، الأمر الذي حرم عمال العراق من فرصة التدريب الذي يؤهلهم لكي يحلوا محل العمال الاجانب. ولكن هذا لم يمنع العمال العراقيين غير الفنين، ولاسيما عمال الشحن والتفريغ من الاستفادة من خبرة العمال الفنين الاجانب وذلك عن طريق الاختلاط معهم عن طريق العمل سوية كمنظفين أو مراسلين في ورشات العمل، وكان لهذا الاختلاط تأثيره في اكتساب الخبرة الفنية. وايا كان الحال، فان ادارة الميناء استطاعت ان تتغلب على المشكلة التي واجهتها في البداية بشأن

توفير عمال فنين وغير فنين بعد انسحاب القوات البريطانية [١٧] .وتجدر الاشارة هنا الى جملة من التغيرات التي طرأت على واقع العمال في العراق أبان تاريخه المعاصر، غير انه لم يحدث تغيير في أوضاع العمال البائسة وضماناتهم الاجتماعية، ولم تتغير ساعات العمل اليومية ، حتى ان الشركات الأجنبية ذات الإمكانات الاقتصادية الكبيرة لم تلتزم بنظام الثمانية واربعون ساعة عمل في الأسبوع أي جعل ساعات العمل اليومي ثمان ساعات فقط ، مع منح عطلة يوم واحد في الاسبوع، فان بعض مرافق شركة نفط العراق كانت تشغل عمالها أكثر من اربعة وخمسون ساعة في الاسبوع ، وكان هذا الرقم يرتفع بالنسبة لعمال بعض المعامل أو الدوائر الحكومية الى سبعون ساعة بالنسبة للعمال الموسمين الذين كانوا يعملون في مجال جني التمور وتعبئتها [١٨].

ومن خلال الحديث عن الضمانات الاجتماعية في العراق والواقع المزري للطبقة العمالية يتضح لنا جلياً بأن دوام العمال كان يبدأ مع طلوع الشمس ليستمر حتى نصف الليل، أي أن معدل ساعات العمل يصل إلى خمسة عشر ساعة يومياً، مقابل أجر مقداره دينارين شهرياً فقط ، أي أن أجرة الساعة بالكاد يصل إلى فلسين ونصف الفلس. وعليه فلم تكن هناك اية ضمانات اجتماعية للعامل العراقي الى جانب ضآلة الاجور التي كانت حتى اذا وجد احدهم عملاً مقابل خمسة فلوس ورغيف خبز وحفنة تمر في اليوم سيكون مسروراً [١٩]. ومهما يكن من الأمر فقد كان المئات من عمال العراق يشتغلون في مجالات الخدمة والقطاع التجاري داخل المدن، منهم عمال المطابع والفنادق والبلديات والبناء وغيرهم . وبالرغم من الأزمة التي عانى منها الإنتاج الحرفي فقد ظل العمال يشكلون قطاعا كبيرا من حرفيي مختلف المدن العراقية، بل تعززت مواقع قطاعات معينة منهم بحكم الحاجات الخاصة وبعض المتطلبات الاجتماعية الجديدة والتوسع الملموس الذي طرأ على المدن واقتراب الإنتاج الطبيعي من نهايته المحتومة [٢٠].

ومن الطبيعي ان حجم الطبقة العاملة في العراق كان ينمو بصورة اسرع بسبب المشاريع الاجنبية التي كانت آنذاك اكبر وأكثر تركيزاً، والجدول رقم –١– يوضح درجة تركز العمال بين عامي١٩٢١و١٩٥٨، وهي بداية المرحلة الأولى في ظهور الطبقة العاملة وتراثها المعاصر وانعكاساتها على الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في العراق .

جدول رقم –١–عدد العمال في الشركات والمعامل للمدة ١٩٢١– ١٩٥٨ [٢١]

الشركات او المديريات	عدد العمال
السكك الحديد	٢٦٠٠٠
الميناء	٥٠٠٠٠
شركة نفط العراق	١٣٥٠٠
شركة نفط خانقين	٨٠٠٠
جمعية تنمية القطن	١٥٠٠
معمل النسيج الصوفي	٢٠٠٠
المجموع الكلي	١٠١٠٠٠

والملاحظ من الجدول اعلاه ان الحركة العمالية المحدودة الحجم التي نمت واتسعت ضمن المشاريع والمؤسسات الاقتصادية المحلية، استطاعت ان تمنح وجودها طابعا سياسيا واجتماعيا في أكثر من مناسبة، ومما لاشك فيه ان صدور قانون الجمعيات عام ١٩٢٢، وتأسيس أحزاب سياسية عدة إثره، وقيام معارك ومناوشات سياسية بين الأحزاب وقيادتها لبعض التحركات الجماهيرية، قد ساهم في نمو الوعي الطبقي للعمال. بيد ان العمال في العراق ظلوا يعانون كثيرا من شغف العيش، وسوء المعاملة، وقلة الأجور، والعمل في ظروف رديئة على وفق شروط عمل قاسية، وانعدام الضمانات الاجتماعية والتأمينات الصحية، فضلا عن ذلك مارست الشركات الأجنبية سياسية التفريق العنصري. ومع مرور الزمن تميز تاريخ الطبقة العاملة بروح التضامن الطبقي وسهولة التنظيم [٢٢] .

ومن الأهمية بمكان القول، ان تحرك العمال العراقيين من اجل المطالبة بحقوقهم وضماناتهم الاجتماعية كان تحركاً بسيطاً ومحدودا في أول الأمر[٢٣]. ثم مالبث ان تطور تحرك العمال في العام ١٩٢٤، الذي يعد أول تحرك منظم ومن اجل هدف محدد ألا وهو السماح بتأسيس نادٍ للعمال ليكون اول مركز يجتمع فيه العمال للتداول في مشكلاتهم العامة والخاصة وتوثيق الصلة فيما بينهم والمطالبة بتشريع قانون خاص للضمان الاجتماعي العمالي، إلا ان الحكومة آنذاك رفضت الطلب، ولم توافق على اجازة مثل هذا النادي، ولم يقلل هذا الرفض من عزيمة العمال وتصميمهم على مواصلة المطالبة والتمسك بحقوقهم. وفي العام نفسه أعلن عمال الميناء في البصرة اضرابهم، إذ كانوا يتعرضون الى ظروف عمل شاقة،

وضد ما لحق بهم من اجحاف من ادارة الميناء التي لم تنظم لهم العقود الخاصة بعملهم وحقوق ضمانهم الاجتماعي، كما هو الحال بالنسبة للعمال الاجانب. ولئن رفضت ادارة الميناء تلك المطالب فان تلك الانتفاضة تعد واحدة من اهم الانتفاضات التي شهدتها البصرة [٢٤]. من جانبهم أعلن عمال السكك في عام ١٩٣٧ اضرابهم عن العمل وذلك للمطالبة بتشريع قانون للعمل والضمان الاجتماعي، فضلا عن مجموعة من المطالب الاقتصادية. ومن المفيد جداً ان نثبت هنا شهادة احمد عباس تمر، الذي كان احد المشاركين في اضراب عمال السكك ، والتي نقلتها لنا جريدة الفكر الجديد إذ قال:

((خرجت مسيرة من العمال متوجهين الى مجلس الوزراء لمقابلة المسؤولين، وطرح المطاليب التي كان على رأس المطاليب زيادة الأجور وتحسين ظروف المعيشة، فتصدت الشرطة لهم ومنعتهم من مواصلة السير، لكنها في نهاية الامر سمحت لمجموعة من العمال كانت برئاسة النقابي محمد صالح القزاز لمقابلة المسؤولين)) [٢٥]. وقد عُدَّ هذا الإضراب باكورة الحركة العمالية في العراق كما يشرح ذلك المؤرخ المعروف كمال مظهر احمد [٢٦]. وبناءا على ما قد ذكر فأن عمال العراق وحركتهم المتنامية في سبيل تحقيق بعض مطالبها الاجتماعية والاقتصادية مكنتهم من الحصول على موافقة وزارة الداخلية بإجازة جمعية أصحاب الصنائع في الأول من تموز عام ١٩٣٩. حيث أكدت الجمعية الوليدة، التي كانت الأقرب الى هموم العمال ومشاكلهم، في اول اجتماع لها في ٢٦ تموز ١٩٣٩، أن غايتها ((تهذيب أصحاب الصنائع من الوجهة الأخلاقية والصناعية والعلمية والاجتماعية ،ونشر مبادئ الآداب الفاضلة بين افرادها والحصول على حقوقهم في الضمان الاجتماعي، وترقية الصنائع في العراق وارسال من تجد فيهم الكفاءة على حسابها للتخصص في احدى الصناعات خارج العراق، وتسعى الجمعية إلى الاتفاق مع بعض الأطباء لمعالجة المرضى من افراد الجمعية وعائلاتهم مقابل أجور زهيدة تدفعها الجمعية من صندوقها [٢٧]. وفي ذات الصياغ فقد كانت هناك مواقف للصحف البغدادية من جمعية أصحاب الصنائع وتسليطها الضوء على حقوق العمال وتحقيق مصالحهم واولها المطالبة بالضمان الاجتماعي لأسرهم الكادحة ، إذ كانت جريدة "العالم العربي" من أكثر الصحف المحلية التي تابعت مراحل تشكيل الجمعية وموافقة وزارة الداخلية على إجازتها. وقد تمنت الجريدة على أصحاب الصنائع أن تؤسس على أسس صالحة ثابتة ليتسنى لها النجاح والسعادة لجميع العمال. وقد تأكد ذلك من خلال المقالة الافتتاحية للجريدة التي حملت عنوانا

(الضرورة تخلق أبطالاً وعمالا) والتي بينت فيها كيفية حصول مجموعة من العمال الوطنيين على اجازة من قبل وزارة الداخلية بتأسيس هذه الجمعية كواجهة عمالية بغدادية كما ذكّرت "العالم العربي" بهذه المناسبة بأن جمعية الحلاقين قد سبقتها بأيام، وكان نجاحها أكيداً على الرغم من العراقيل والصعوبات [٢٨] . كما قامت جريدة "العالم العربي" بنشر بيانات الجمعية الموجهة للعمال والصناع من اجل ترقية الحركة الصناعية والتجارية في بغداد ، وذلك بقيامها بإعداد معرض عام لمختلف الصنائع والمنسوجات العراقية. فضلاً عن قيام جريدة "العالم العربي" بنشر نشاطات الجمعية، ومنها قيامها بفتح صفوف عدة لتدريس اللغة العربية والانكليزية، وعلى الرغم من حداثة الجمعية فقد أمّها عدد كبير من المشتركين على اختلاف مهنهم وحرفهم [٢٩] .

في حين نشرت جريدة "نداء الشعب" بيانات جمعية أصحاب الصنائع للعمال والحرفيين البغداديين عندما كانت تدعوهم الى الاستماع الى المحاضرات الصناعية التي تلقى في مقر الجمعية. حيث ذكرت الجريدة قائلةً ((ان الاجتماع والجمعيات من الشؤون الطبيعية التي رافقت نشوء الإنسان منذ أقدم العصور، ولاتزال ترافقه وتمشي مع حاجاته جنباً إلى جنب، وان العامل الأول في تقدم الجمعيات ونجاحها هو تضامن افرادها وتآزرهم، وان الجمعية مؤلفة من هذه القاعدة. لهذا فهي تحث العمال وأرباب المهن الحرة في هذه البلاد على تعضيد الجمعية بالانضمام إليها لتتمكن من تحقيق الغاية التي تأسست الجمعية من اجلها وهي المطالبة بحقوق العمال واولها الضمان الاجتماعي)) [٣٠] .

أما جريدة "العراق" فتولت هي الأخرى نشر بيانات ونداءات أصحاب الصنائع الموجهة للعمال ودعوتهم للانضمام إليها، لأنها تأسست من اجل الدفاع عن مصالح العمال وحماية مصنوعاتهم التي اندثرت وماتت وحثهم على المطالبة بالضمان الاجتماعي، على حد قول الجريدة، ودعتهم أن يتحدوا ويتعاونوا تاركين وراءهم كل ما من شأنه ان يثير الحقد والخصام. وفي هذا السياق نشرت الجريدة المذكورة هذا النداء ((وانتم يا عمال هذا القطر المسكين ما أحوجكم وما أفقركم الى الاتحاد، فيه تعلمون عيوبكم وتستروا نقائصكم وهل من نقص فيكم سوى التشتت والافتراق هذا الذي صار بسبب انحطاطكم وانحطاط البلاد فجرَّها إلى مهاوي الذلة والهوان)) [٣١] .

الى جانب ذلك قامت جريدة "البلاد" بنشر خطب النقابي محمد صالح القزاز الى العمال الآخرين للانضمام الى الجمعية ،ولاسيما صانعو الأحذية، حيث قام بتوزيع نظام الجمعية عليهم [٣٢].

ومما يجدر ذكره هنا ان جمعية أصحاب الصنائع التي هي أساس مظاهر التنظيم النقابي، أدت دورا كبيرا في حياة العمال العراقيين، وكانت هذه الجمعية تستند أساسا الى قاعدة عمالية لا حرفية، وكان معظم قادة الجمعية يتميزون بوعي طبقي حتى انهم لم يتوانو عن الكتابة للجهات المسؤولة، ولاسيما وزارة الداخلية، شارحين لها وبكل جرأة وصراحة بان الجمعية المذكورة وجدت أساسا لخدمة العامل العراقي، كما أنها لم تدخر جهدا في مساعدة الحكومة في حل مشكلة البطالة. وعليه لم يكن غريبا والحالة هذه ان تحظى نشاطات الجمعية باهتمام ومتابعة من لدن العديد من القوى والأحزاب، فأخذت تتابع نشاطاتها وتدعم حركتها، ولم يكن مجرد مصادفة ان يحضر حفلاتها جمهوراً كبيراً كان يضم وزراء ونواب وصحفيين وأدباء [٣٣].

وفي سياق الحديث عن واقع العمال العراقيين بين التراث والمعاصرة ومطالبهم المشروعة والمنادة بالضمانات الاجتماعية والحقوق الاخرى التي كفلها الدستورالعراقي، قادت جمعية أصحاب الصنائع إضرابات عدة للعمال، فضلا عن وقوفها بصلابة مع العمال في مطالبهم المشروعة الأمر الذي اثار حفيظة الحكومات العراقية المتعاقبة والتي أوكلت الى أجهزتها الأمنية مهمة متابعة نشاطات الجمعية العمالية وتحركاتها بعناية . ولم تكتف بذلك وانما حاولت خلق بديل عنها والذي تمثل بجمعية عمال الميكانيك العراقية التي ولدت ميتة، ولم تقم بأي دور على الرغم من كل الدعم والتأييد الحكومي الذي حظيت به [٣٤].

ولما كانت أوضاع العمال وضماناتهم الاجتماعية في العراق صعبة ومؤلمة، كان من الطبيعي جداً أن تحظى باهتمام الكُتاب والأدباء والمثقفين العراقيين. فقد تناول كل واحد منهم جانبا معينا من وضع العمال وضماناتهم الاجتماعية. حيث ذكر الكاتب انور شاؤول رئيس تحرير مجلة "الحاصد" الاسبوعية في مقال له كان عنوانه (أنصفوا العامل العراقي فسكوته لا يدل على الرضى والرفاه)، أن سبب كتابة هذا المقال هو ما لاحظهُ من الهمة التي قامت بها جمعية اتحاد العمال في العراق في تسجيل العمال العاطلين. بعد ذلك طرح الكاتب سؤالاً مهماً: هل العامل العراقي اسعد حالاً وأوفر حظاً من اخيه في بلاد الدنيا؟ هل العامل العراقي الذي طالما رفع عقيرته بالشكوى وقلما تذمر من ماضيه وحاضره اسعد حياة من أخيه

العامل الغربي، حيث تراه دائم الشكوى، دائم المطالبة، ودائم الاضراب، لدرجة انه لا يترك مجالاً لمن تسول له النفس ان يغمط حقاً من حقوقه المقدسة؟ ومضى ملاحظاً، ان الأقوال شيء والحقائق شيء آخر، داعيا إلى النظر إلى أعماق الأمور حيث الحقيقة بمراراتها كامنة، وبعدها تحول الى ناطق باسم القارئ عندما قال: ((أن القارئ يعد بأن العامل العراقي أسوأ عمال العالم حظاً وأغمضهم مصيراً ،وليس صعبا ان ندلي ببعض الأدلة على قولنا فالعامل العراقي مغدور الحق تجاه العامل الأجنبي الموفور الكرامة، في هذه البلاد لا شيء يحفظ حقوقه إذ أصيب بنكبة أو عطل في احد أعضائه اثناء العمل. العامل العراقي اكثر عمال العالم عملاً يومياً وأقلهم اجراً))[٣٥].

كما عالج الكاتب حسن علي في مقال نشرته جريدة "بغداد" في ٢ أيلول ١٩٤٤ وكان عنوانه (شعور متألم) موضوع الحقوق والضمان الاجتماعي والبطالة وآثارها الفادحة على العامل والمجتمع بكلمات واضحة. في بداية مقاله يذكر احد الامثال السائدة والمعبرة وهو(ان البطالة رأس مال الشيطان) عاداً ذلك المثل حقيقة يؤيدها الواقع إذ أن معظم نازلي السجون في العالم برأيه هم من قادتهم البطالة إلى ارتكاب الشر. بعد ذلك يُذكّر الكل بان العمل بركة للإنسان لا لأنه وسيلة للارتزاق فقط، وأنما لاكتساب الخصال الحسنة ايضاً. ولم ينس الكاتب ان يحذر المجتمع من أن أكثر ما يفكر الانسان فيه ساعات البطالة ينصرف الى الجانب المظلم من الحياة، وان اكثر ما يقوده تفكيره الى الاثم والرذيلة، لذلك على الحكومة ان تعمل على كيفية القضاء على البطالة لأنها تكبد الإنسان الخسارة المادية التي تؤثر كثيراً على أخلاقه، فضلاً عن ذلك فأنها تبعده عن جادة الصلاح. واسترسل يقول ((يجب على حكومتنا ان تتلافى هذا الخطر العظيم وتعمل على توفير الضمان الاجتماعي للعامل العراقي)) [٣٦] .بعد ذلك يلاحظ الكاتب حسن علي أن البطالة قد انتشرت في سائر ارجاء البلد، وقد أوجدت خللاً ظاهراً في الامور الاجتماعية كافة، فانعدمت الضمانات الاجتماعية و كثرت السرقات التي لا يمكن تفسيرها بغير الفقر المدقع وانتشار البطالة [٣٧]. وتناولت الكاتبة أمينة الرحال في مقال لها في مجلة "عطارد" موضوع سوء أوضاع العامل العراقي من زاوية تشغيل الأطفال، فقالت ((عندما ندنو من ابواب شركات الدخان والنسيج، نرى اطفالاً لا يتجاوز أكبرهم الثانية عشرة خارجين من هذه الشركات وقد تأبط كل منهم ما تبقى من غذائه الملفوف في خرقة بالية مليئة بالمكروبات وعلى جباههم الذل)) [٣٨].

يلــح علينــا المقــام هــنا أن نــذكر الكاتــب المخضــرم رزوق غنــام رئــيس تحريــر جريـدة "العـراق" والـذي قـد بحـث فـي اسـباب حالـة القنـوط والخمـول وغـبن الحقـوق التـي كــان يعــاني منهــا عمــال العــراق مقارنــة بحالــة الشــعوب الاقتصــادية حيــث بــوارق التحسـن تبـدو فـي جميـع انحـاء العـالم وتعـود النفـوس الـى التفـاؤل بانتعـاش الحالـة الاقتصــادية بعــد ذلــك الضــيق الشــديد. أمــا فــي العــراق فــإن الكاتــب يــرى ان التــذمر والشـكوى مسـتحكمان وكـذلك الامـلاق، ولـيس هنـاك مـن يريـد أن يجهـد الـنفس للعمـل فـي سـبيل الشـعب والـبلاد. والاهـم مـن هـذا أن رزوق غنـام يعـد المجتمـع سواسـية فـي التقصـير والإهمـال، فرجـال السياسـة برأيـه وهـو علـى صـواب فـي ذلـك، منغمسـون فـي لـذات التـزاحم الـوزاري، فتـذهب جماعـة وتـأتي أخـرى. ثـم ارسـل هـذا الانتقـاد الـلاذع بقولـه ((عـار والله علـى البشـرية وعلـى العلـم وعلـى الأسـاليب العصـرية فـي الحيـاة أن تعجـز هـذه الـبلاد عـن أن تحقـق الرفـاه والنعمـة فـي العـيش لثلاثـة ملايـين مـن السـكان فتتـركهم فـي هـذه الحالـة مـن الفقـر والعـوز، بينمـا كانـت فـي قـديم الزمـان قـادرة علـى اعاشــة الملايــين مــن البشــر، وهــي قــادرة فــي الــزمن الحاضــر إذا مــا أخــذت بالأســاليب العلميــة العصــرية للاســتثمار وهــم المعرفــون بحــدة ذكــائهم وتوقــد فكــرهم وعظــيم نشـاطهم، وهـم الـذين اقـاموا الامبراطوريـات الضـخمة، أن يقنعـوا مـا بـين أيـديهم مـن قلـة المـال وفـي العلـم ومـن شـظف العـيش، ومـن افتقـار الـى كـل مـا يقـوم بـأود الحيـاة أسـوة بالشعوب الاخرى من غربية وشرقية)) [٣٩].

وتطـرق الكاتـب رزوق غنـام فـي مقـال آخـر حمـل العنـوان (واجـب الحكومـة نحـو العمـال والشـعب). ذاكـراً فيـه حـوادث مزعجـة تقـع الواحـدة تلـو الأخـرى، وأن مصـدر هـذه الحـوادث انـاس يزعمـون أنهـم مـن هـذا الشـعب والأيـدي المشـيرة إليهـا تـدعي أنهـا أيـدٍ عراقيـة، واضـاف موضـحاً اسـباب حـدوث تلـك الأحـداث فقـال ((أن أولئـك النـاس لـم يتصـدوا لإثـارة هـذه الحـوادث المكـررة الا لمـا رأوا أن هنـاك اسـتياءً وتـذمراً وعليـه فـأن واجـب الحكومـة إزاء العمـال والشـعب عظـيم وكثيـر، وان مـن اهـم واجباتهـا ان تحتـرم عــادات الشــعب والعمــال ومطــالبهم وضــماناتهم الاجتماعيــة وحقــوقهم المغبونــة، وان تنـزل عنـد ارادتهـم ورغبـاتهم، وان تلبـي مطـالبهم وتنفـذها، مـالم يكـن فيهـا مخالفـة لـروح العـدل والإنصـاف، أو كانـت خروجـاً علـى مبـادئ العقـل السـليم، أو علـى نـواميس الاجتمـاع، أو حقـوق الفـرد والمجتمـع. فـي ختـام مقالـه يقـدم نصـيحة ذهبيـة للحكومـات عنـدما قـال: متـى توسـلت أي حكومـة مـن حكومـات الأرض لإقنـاع العمـال والشـعب الـذي تحكمـه بالعنـت والارهـاق حتـى تبلـغ بـه الحالـة الـى الفقـر والافـلات وضـياع الحقوق))[٤٠].

ولا تخلو من مغزى الاشارة إلى كتابات عبد الفتاح ابراهيم في جريدة "الاهالي" ابتداءً من الثاني من كانون الثاني ١٩٤٦، التي اتسمت بالجرأة في طرح أهم القضايا الاساسية في السياسة والاقتصاد والاجتماع وحقوق العامل العراقي . إذ كتب مقالاً كان عنوانه (ما هو المصير. وماهي حقوق العمال ؟)، بيّن فيه ان للشعب حق تقرير مصيره بنفسه، فهو يحكم نفسه ويدير شؤونه بمطلق ارادته، ويعين شكل الحكومة التي يريدها، وهو الذي يقرر النظام الذي يتبعه ويستهدف الغاية التي يقصدها. ذلك هو المبدأ الذي تتمسك به الأمم، ولا يتساهل في التفريط به شعب يعرف معنى الحياة. وعلى ذلك من حق الامة ان تحاسب الحكومة على كل خطوة تخطوها، ومراقبة السلطة في ادارة الاعمال، لترى إذا كان المسير صحيحاً وإذا كان المجموع يقصد الهدف الذي عينه. فللشعب إذاً ان يراقب ادق الاعمال وابسط الشؤون، وله أن يراقب الحكومة في كل حين لتقدم له الحساب عما فعلته لتحقيق مراميه في الحياة. ثم استرسل بقوله يدفع الاهلون الضرائب فتجمعها الحكومة لإدارة الاعمال. وعلى ذلك فمن الواجب ان تصرف على ما يضمن مصلحة دافعي الضريبة. ثم تساءل: هل من مصلحة هؤلاء أن يهملوا كل هذه الاعمال، تحيط بأكواخهم المستنقعات وتفتك بهم الأوبئة، ثم لا يجدون طبيباً واحداً أو مضمداً أو مسعفاً يخفف شدة فتك الأمراض، فيتقدمون للموت قافلة إثر قافلة؟! وهل من مصلحة دافع الضريبة ان يترك أرضه يكافح في زراعتها انواع الكفاح دون ان تقدم له المساعدات كفتح الترع وتنظيم الجداول والضمانات الاجتماعية . وختم مقاله بقوله : ((ومن ذلك يبدو أن ليس في البلاد سياسة معينة واضحة المعالم تسير بالشعب والطبقة العاملة الى تحقيق رفاهه، ويبان ان سير البلاد غير متزن الخطى فهنالك إفلاس في الزراعة، وخمود في الصناعة، وتعليم ناقص غير منتج، وأمراض تفتك بالأهلين، وفقر تشكو منه الاكثرية، وضياع حقوق العمل ، وفقدان الضمان الاجتماعي ، واستهلاك واسع النطاق دون انتاج، واختلال في ميزان التجارة. وغير ذلك، فما هو المصير؟!))[٤١].

فضلاً عن ذلك ذكر في مقال آخر بعنوان (العجز في الميزانية الشعب وعماله فقراء فلا ترهقوه بالضرائب)، ذكر أن المكلف يدفع الضرائب المطلوبة منه لتترسب في بعض الجيوب وانما لتقدم الحكومة بعد موافقة البرلمان بصرفها على الخدمات العامة مما يعود على الشعب بالخير. لذلك كان من حقه ان يطالب الحكومة بإنجاز المشاريع العمرانية والقيام بما يرفه حال الاكثرية وله ان يحاسب الحكومة عند قيامها بذلك. ثم ذكر أنه يتمنى من الحكومة أن تلاحظ سوء حال العمال

وحقوقهم المسلوبة وعدم توفير الضمان الاجتماعي لهم والضائقة الاقتصادية والأزمة المالية والفقر المدقع الذي يشكو منه الناس، قبل ان تقرر اتخاذ أي علاج لملافاة العجز ولتلاحظ املاق الناس وتأخر الزراعة وعطل الصناعة ولتتذكر كثرة الضرائب قبل ان تتخذ أي إجراءات لمداواة الحال، عليها ان تحاسب نفسها لترى، وأن على الوزارة ان تلغي الدوائر التي لا تقدم فائدة توازي نفقاتها وان تقتصد في الصرف على التمثيل الخارجي وان لا تبذل المال الغزير على شؤون غير مثمرة كالمخصصات السرية مثلاً. وعلى الوزارات ان تنزل عدد الموظفين الاجانب فهم يستنزفون مالاً كثيراً من الميزانية [٤٢]. وفي السياق نفسه كتب مقالاً آخر بعنوان (الإصلاح والتجديد للعمال ، ماذا عملوا لتحقيق ذلك في عشر سنين) ذكر بأنه قبل أيام بدأت أمانة العاصمة في التفكير بموضوع إنشاء (سكرتارية العمال) ودعت للعمل على تشكيلها بعض النقابين والحرفيين الذين اختاروا هيئة مؤسسة لا تزال أعمالها في دور التمهيد للعمل الأساسي حيث كانوا يعتقدون أن حقوق العمال تغبنها مؤسسات الحكومة وتشكيلات السلطة والمعامل والمصانع ولا يوجد ما يضمن لهم الضمان الاجتماعي بعد التقاعد او الاعاقة [٤٣] .

إما بشأن الكاتب محي الدين عبد الرحمن، فإنه كتب مقالاً نشرته جريدة "بغداد" في عددها الصادر في ٩ شباط ١٩٤٦ كان عنوانه (ما هو العامل) في بدايته ينتقد بشدة كتاب المعاجم اللغوية، لأنها سمت الحاكم (عامل) والوالي (عامل)، عاداً ذلك بهتانا وكذبا، فالعامل الحقيقي هو من لا يملك من متاع هذه الحياة سوى قواه البدنية، والتي بدونها لا يستطيعون العمل ولا الحياة. فالعامل هو ذلك الشغال (الشغيل) الذي لا يقدر أن يعيش الا إذا وجد من يبتاع منه قوة أعصابه وجهوده الجسدية لاحد أصحاب المعامل أو الماكنات، أو لإحدى الشركات الأجنبية أو المحلية، كشركة الترامواي والكهرباء والسكة الحديد، هذا هو برأي الكاتب العامل أخونا وابن طبقتنا وجماعتنا، وهو ذلك الإنسان الذي يدخل في الانتاج الصناعي دون أن يكون له رأي فيه. وأضاف الكاتب محي الدين عبد الرحمن يقول : فكل المشتغلين جسدياً في معامل النجارة ومعامل الحدادة والبنائين وفي المطابع والمناجم وحلج الأقطان وفي شركات النفط والسكاير مقابل اجرة محددة يتناولونها كل أسبوع أو كل يوم أو كل شهر يعتبرون بحسب المنطلق المادي عمالاً وعملة ومؤنثهم عاملات. ومفردهم عامل وعاملة. ومضى منتقداً الكتاب الذين يقولون ان كل انسان عامل بما فيهم الوالي والحاكم. من المفيد أن نترك الكاتب المذكور يشرح ذلك عندما قال وأما الأغنياء وخدمتهم من الكتاب من

أن كل إنسان عامل حتى الوالي والحاكم، فهذا افتراء محض والغرض من قولهم هذا هو إضفاء التناقض بين الطبقات، وبين الأغنياء والفقراء بين العمال المستعبدين المستثمرين وبين أصحاب المعامل. بعد ذلك طلب من كل من أراد أن يتأكد من وجود هذه الجماهير فما عليه الا أن ينهض قبل طلوع الشمس معهم إلى ساحات القرى والبلدان العمومية فيجد الجماهير العاملة متجمعة هنا وهناك في رأس كل محلة أي الصفوف من العمال ينتظرون من يشتري قواهم من الرأسماليين ليستثمروهم سواء في البناء أو في نقل الاحجار والاخشاب والتمور وصناديق الشاي والحديد والاحطاب ونقل الحنطة والشعير وتعبيد الطرق وتصليحها [٤٤].

ثمة حقيقة تاريخية لا يمكن تجاوزها في أي حال من الاحوال، بأن قضايا العمال والضمانات الاجتماعية عموماً قد شغلت جانباً من اهتمامات ادبائنا وكتابنا ومؤرخينا في تاريخ العراق الحديث والمعاصر، إذ وجه الشعراء والصحفين والأدباء اهتمامهم لمعالجة هذه القضايا عارضين لها ومحللين ومفسرين، ناصحين وواعظين، حتى أنهم صاروا في احيان كثيرة اكثر اقتراباً من قضايا العمال ومشاكلهم. واكثر تحسساً لآلامهم وآمالهم، وعليه فقد ذكر الشاعرالرصافي فضل العمال العراقين في الكيان الاجتماعي، وكيف تستغل طبقة الأغنياء طبقة العمال وتستأثر بالغلال، وضرب لذلك الأمثلة، كما عرض الرصافي لعبودية المعسرين للموسرين. بعد ذلك كله أوضح ما اسماه بالحق المتمثل في مذهب الاشتراكية فيما يتعلق بالأموال. ثم دعا الى تحقيق اتحاد العمال وحياهم بذلك النص[٤٥] .

كل ما في البلاد من أموالِ ليس الا نتيجةَ الأعمالِ
أن يطبْ في حياتنا الاجتماعية عيشٌ فالفضل للعمالِ
وإذا كان في البلاد ثراء فبفضل الانتاج والابدالِ
نحن خلقُ المقدّرات وفيها لا حياةُ للعاطل المكسالِ
عندنا اليوم في الحياة نظام قد حوى كل باطلٍ ومحال
حيث يسعى الفقيرُ سعيَ أجيرٍ لغني مستأثر بالغلال

فضلاً عن ذلك عرض الرصافي استغلال الطبقة الرأسمالية للطبقة العاملة الفقيرة لقاء أجورتافهة مع انعدام الضمان الاجتماعي، وهي من الأفكار الاشتراكية في الصميم في قصيدة له بعنوان (معترك الحياة) وهذا نصها [٤٦]:-

أرى كـل ذي فقـر لـدى كـل ذي غنـى أجيـراً لـه مسـتخدماً فـي عقـارهِ
ولـم يعطـهِ إلا اليسـير وانمـا علـى كـدَّه قامـت صـروحُ يسـارهِ
ويلـبس مـن تذليلـه العـزَّ ضـافياً وينظـره شـزراً بعـين احتقـارهِ

الـى جانـب ذلـك نشـر الرصـافي أبياتـاً مـن قصـيدته التـي تتحـدث عـن الفقـر والسـقام وانعـدام الضـمان الاجتمـاعي فـي جريـدة "حبزبـوز" ، وهـي قصـة واقعيـة، ملخصـها مأسـاة عامـل بسـيط يشـتغل بـاجر زهيـد ليعيـل أخوتـه. ومـرت الأيـام وهـو يحـارب الفقـر حتـى رمـاه الـدهر بمـرض الروماتيزم الحـاد الـذي أقعـدهُ عـن الشـغل فقيّـده فـي فراشـه الحقيـر وفـي نهايـة القصـيدة يتـوفى العامـل مـن شـدة المـرض والجـوع. وهـذه بعض من ابيات قصيدته [٤٧]:

ان سقماً به وعدما ألما تركاه يذوب يوما فيوماً
فهو حيناً يشكو الى السقم عدما وهو يشكو حينا الى العدم سقما
ايها الاغنياء كم قد ظلمتم نعم الله حيث ما ان رحمتم
سهر البائسون جوعا ونمتم لهناء من بعدما قد طعمتم
من طعام منوع وشراب

كمـا تنـاول الرصـافي فـي قصـيدة أخـرى لـه الفـوارق الاجتماعيـة والاقتصـادية بـين العراقين مشيرا الى بؤس العمال وفقدانهم للضمان الاجتماعي عندما قال [٤٨]:-

هـم يعـدون بالمئـات ذكـوراً واناثـاً لهـم قصـور مشـاله
ولهـم أعبـد بهـا وامـاء ونعـيم ورفعـة وجلالـه
تركـو السـعي والتكسـب فـي الـدنيا وعاشـوا اعلـى الرعيـة عالـه
يتجلـى النعـيم فـيهم فتبكـي اعـين السـعي مـن نعـيم البطالـةْ

وفـي السـياق نفسـه، ذكـر شـاعر العـرب محمد مهـدي الجـواهري قصـيدته (لعبـة التجـارب) التـي نظمهـا حـول الأوضـاع الاجتماعيـة والاقتصـادية للعمـال والشـعب بشكل عام إذ قال [٤٩]:

مشـى الشـعب منهـوك القـوى واهـن كواهلـه قـد أثقلـت بالضـرائب
الخطـى فللمـوت منـه بـين عـين وحاجـب
وقـد حيـل مـا بـين الحيـاة وبينـه كـأن لـم يكـن مـن ثـم عتـب لعاتـب
وكمـت بـه الافـواه عـن كشـف سـوءة أطلـت علـى مجحـورة فـي الزرائـب
وأوجـع مـا يصُـمي الغيـور مقاصـر وتغمرهـا اللـذات مـن كـل جانـب.

يبـــين علـــى الحطيـــان شـــرخ نعيمهـــا

لقد كـان مـن الطبيعـي أن يهـتم الشـعراء الشـعبيون الـذين يعـدون الأقـرب للعمـال والطبقـات الفقيـرة، بموضـوعات عماليـة إن يرسـموا لنـا صـورة رائعـة عـن الواقـع العمـالي المـزري انـذاك، فقـد كتـب الشـاعر ورئـيس تحريـر جريـدة "الكـرخ" المـلا عبـود الكرخـي فـي دواوينـه عـن معانـاة العمـال البغـدادين ومنهـا قصـيدة "المجرشـة" حيـث ذكـر فـي بعض الابيات وهذا نصّه [٥٠]:-

ســـــاعة واكســـــر المجرشـــــة اتكسّـــــر وامشـــــي ابليلـــــه
البغـــــداد للشـــــاعر الكرخـــــي اعتنـــــــي واحجيلـــــــه
مـــــن التعـــــب والســـــهر والـــــ جـــــوع وعطـــــش اشـــــجيله
يكتبهـــــا بـــــالكرخ الجريـــــدة وللملـــــــــك يحجيهـــــــا

وتجـدر الاشـارة هنـا،أن الشـاعر الكرخـي نظـم قصـيدة أخـرى عنـدما وصـل نبـأ وفـاة فيصـل الأول ملـك العـراق ، ربمـا حـاول مـن ورائهـا لفـت انتبـاه الملـك غـازي إلـى العمـال والفقـراء . وبـين فـي قصـيدته ان الملـك فيصـل كـان عـون لهـم فـي الشـدائد وهـذا مطلعها [٥١] :

مـات فيصـل مـات عـزّك يـا فقيـر يـا عراقـي، وبمـن بعـده تسـتجير؟
مـن الشـدائد والنكـب بيـوم العسـير بعـد عيشـه عـادمنهو اليكفلـك
هـو الحصـل علـى اسـتقلالك تـره يـا عراقـي وارغـم الانكلتـره
بجـد اجتهـد حتـى شـعبك حـرره وملـك حلـم وعلـم مـا غيـره ملـك
يـا عـراقيين قومـوا يـا ابـاة الضـيم. فيصـل ملكنـا يـا نـاس مـات
الأجنبـي مـن ايـده خلصـكم بتـات وجـان ناصـب الكـم الجـزره وشـرك.

كمـا نشـرت جريـدة "الكـرخ" قصـيدة هزليـة منتقـدة الواقـع المأسـاوي للعمـال فـي بغـداد بعنـوان (عريضـة التمـاس واسـترحام. الـى سـيدتي ومـولاتي شـركة السـكك الحديدية) وهذا نصها [٥٢]:

أتشـاغبين علـى (الفقيـر) وقـد أتـى لـكِ قبـل أن يأتيـه نـورُ سـؤالكِ
و (تُمَـر مِـرين) فـؤادهَ بتلاعـبٍ وتُكسّـرين عظامَـه بفعالـكِ
مـولاتي ان السـمعَ أصـبح مـثقلاً مـن كُثـر لغـوٍ فـاه فيـه رجالـكِ
فـي كـل يـوم (للمـدير) خطابـةٌ ولسـادتي الأجنـاب مـن عُمّالـكِ

وبيـــان احصـــاءٍ يعـــدُّ خســـائراً استنزلوا – الظُـــلاّمُ – فيـــه ســـعالك
مـا شـأن (فحـم الموقـد) المسـكين قـد جعلـوه اثنـاء الحسـاب فـديً لـك
و (الـنفط) ازمتـه تعالـت وانجلـتْ فـاذا بـه اسـتولى علـى اطلالِـكِ
والسـادة (الغربـاء) مـاذا حـلَّ فيـ ـهم مـا اسـتزادوا بيـنهمْ اغلالـك

ومـن المفيـد أن نشـير الـى القصـيدة التـي تلاهـا عبـد الـرحمن البنـاء محـرر جريـدة "بغـداد"، التـي تغنـت واشـادت بالعمـال وذلـك فـي الاحتفـال الكبيـر الـذي اقامتـه جمعيـة العمال في اوتيل الهلال يوم ٤ كانون الثاني ١٩٤٧ وهذا نصها [٥٣]:-

حالِمـاً ينشـد الفتـى مـن مُحـالِ كـل شـيءٍ يـتم بالاعمـالِ
رُبَّ امـر صـعب المنـال بعيـدٍ جعلتْـه الاعمـالُ سـهلَ المنـالِ
ايهـا العامـلُ المرجَّـى لنفـعٍ وعليـه تبنـى عـروشُ الجـلالِ
قُـمْ وحقـق آمـال شـعبك وأنفـع بمسـاعيك وضـع الاسـتقلال
احسـن الصـنعة التـي لـك فيهـا ثمـر مـن جهـادك المتـوالي
انمـا هـذه الحيـاة كفـاحٌ مسـتمّر مـن سـالفِ الاجيـالِ
لـيس مثـلَ العمـال مـن مسـتقل تحـت ظـل الاشـغال والاعمـال
مهنـةٌ حـرةُ بقـدرِ عُلاهـا تتبـاهى (وزارةُ الاشـغالِ)
فأسـتعدوا منهـا يـداً لتقـيكم شـراهل الاذى وأهـل النَّكـال
ان حـقُّ العمـالِ حـقٌ صـريحٌ عبثـت فيـه كـف اهـل الضـلالِ

وفـي حـديثنا عـن الضـمانات الاجتماعيـة للعمـال العـراقين المعاصـرين فقـد كـرس الكاتـب امجـد الحسـني مقالاتـه التـي دارت حـول الطبقـة العاملـة فـي جريـدة "العـالم العربـي" ومـن هـذه المقـالات. مقالـة كـان عنوانهـا (أهـم مـا يحتاجـه العـراق رؤوس مفكـرة وأيـدي عاملـة)، اشـار فيهـا الـى انـه لـم تكـن قيـادة الأمـم المتـأخرة الضـعيفة والسـير بهـا فـي مضـمار التقـدم والفـلاح، ممـا يمكـن الحصـول عليـه بسـهولة ،وانمـا يتطلـب ذلـك عوامـل كثيـرة تتـوفر فيهـا اعتبـارات مهمـة إن حصـلت حصـل بواسـطتها التقـدم والنجـاح، والا بقينـا نتعثـر بأذيـال الخيبـة فترتبـك علينـا امورنـا فنكـون مـن الخاسـرين. ومـن العوامـل المهمـة فـي تكـوين الامـم بـرأي الكاتـب هـي ،الـرؤوس المفكـرة والايـدي العاملـة فيهـا، فـأن هـي اسـتطاعت الحصـول علـى هـذين العنصـرين المهمـين فـي تشـييد كيانهـا وبنـاء دعـائم مجـدها اسـتطاعت ان تنمـو وتسـموا وتحكـم وتسـود. ومضـى يؤكـد انـه مـن البـديهي ان تكـون اكثـر الأمـم المتـأخرة الضـعيفة أو الحديثـة العهـد بتكوينهـا محتاجـة

الى الرؤوس المفكرة والأيدي العاملة، لأنها لو لم تكن محتاجة اليها لكانت تقدمت على غيرها من الأمم وسبقتها في قطع مراحل التقدم واشواط النهوض والرفعة. ثم بحث الكاتب المذكور في أسباب التفاوت في درجات التقدم بين الأمم عندما قال: أن التفاوت في درجات التقدم الذي يحصل عادة بين الأمم المتأخرة ما هو إلا نتيجة لانتباه بعضها ومحاولاتها الشديدة في إيجاد الرؤوس المفكرة والأيدي العاملة، وتسليم امور البلاد وشؤونها إلى أيدي المقتدرين الذين هم أحق بها وأليق بها. ينتهي الكاتب في ختام مقاله إلى هذه الحقيقة المؤلمة إذ أكد ما نصه: أما الأمم الضعيفة التي لا تنتبه الى هذه النقطة المهمة وقد تأخذ بالتأخر والانحطاط ويمحى اثرها من الوجود(٥٤).

ثم كان المقال الثاني الذي حمل عنوان (أهم ما يحتاجه عمال العراق. رفع مستوى الطبقة الوسطى وتنظيم حياة العامل والفلاح) اكثر ملامسة للواقع العمالي آنذاك. وفي مستهله أشار إلى حقيقة لا يُخطئها ذو لبّ، وهي أن درجة تقدم الامة تقاس عادة بمقياس تقدم الطبقة العمالية فيها. فَرقيّها يتوقف على رقي هذه الطبقة وعظمتها تستمد من عظمتها. واسترسل يقول : أن كان مستوى الطبقة العمالية رفيعا كانت الامة رفيعة المنزلة معتزة بمعنويتها رافعة الرأس. وإذا كان مستوى هذه الطبقة منحطاً وكانت متأخرة كانت الأمة ضعيفة تتهالك على موارد انحسرت ومضى يضع نقاط التشخيص على حروف الواقع المعاش عندما اكد أن الامة لا تسقط الا لأنخفاض مستوى الطبقة العمالية فيها عن الحد الطبيعي. فإذا حافظت هذه الطبقة على مستواها بقيت الامة حية ناهضة ولو قل فيها العظماء والزعماء. أما إذا كان العكس فإن الامة تتدهور وتندثر معالم مجدها وتمحى من عالم الوجود. ثم استرسل قائلاً بالاضافة الى ذلك كله تطرق الكاتب المذكور الى وضع العامل والفلاح، فدعا الى السعي إلى تحسين وضعهما ورفع مستواهما بتحسين المصنع وانعاش القرية، لان ذلك برأيه سيضفي طابع الرقي والتقدم على مجتمعنا. ختم الكاتب مقالته الملمة الماما رائعاً بطبيعة وضع المجتمع العمالي العراقي ،ولاسيما اكثريته بهذه الكلمات التي تشرف الأدب إذ قال: مالم نرفع مستوى أكثرية شعبنا، فإذا تمكنا ان نخلق من هذه الأكثرية خلقاً جديداً، يتناسب واتجاهاتنا، فهذا يعني أننا أصبنا الهدف وحصلنا على الغاية الكاملة والأمل المنشود(٥٥).

ثالثا: مناقشات المؤسسات التشريعية لقوانين العمال و الضمانات الاجتماعية المعاصرة في العراق:

من الحق ان يقال ان مناقشة المؤسسات التشريعية للوائح قانونين العمال وضماناتهم الاجتماعية في العراق والتي ظهرت أبتداءً في الثامن من شباط ١٩٣٦ واستمرت حتى الوقت الراهن، كانت مناقشات مستفيضة. بدأت بخطاب مسهب لروفائيل بطي نائب الموصل، مذكّراً اولاً بحقيقة ان العمال يشكلون طبقة مهمة في المجتمع العراقي شأنهم شأن اي مجتمع اخر . وقد نظرت الحكومة العراقية في حالة هذه الطبقة وواجباتها فرأت ان ليس في قوانين البلاد ما ينص على حقوق معينة للعمال تجاه مستخدميهم من حيث (الحقوق والضمانات الاجتماعية والواجبات) . ثم لفت الانتباه الى انتشار الآراء والأفكار الحديثة في العالم المتمدن التي جعلت للعمال ميزة شخصية وحقوقاً تدوّن في قوانين كل دولة . بعدها لاحظ نائب الموصل أن هناك تأسيسات دولية عامة يشترك العراق فيها باعتباره عضواً في عصبة الأمم وفق المادة الثالثة والعشرون من ميثاق العصبة، وهي الإشراف في مكتب العمل الدولي على أحوال العمال وما يتمتعون به من حقوق تتعلق برفاههم ومعيشتهم وضماناتهم الاجتماعية، لذلك رأت الحكومة العراقية ان تسن هذه اللائحة التي تحتوي برأيه على بعض الثغرات، ولاسيما فيما يتعلق بموضوع العمال الإحداث، والوضع الجغرافي والمنافع والأحوال والضمانات الاجتماعية، واخيراً بين النائب المذكور ان العمال العراقين قد أظهروا رغبة في تأليف مؤسسات أو نقابات لم يكن في البلاد قانون تؤلف بمقتضاه[٥٦] .

اما النائب عبد المهدي المنتفكي عن البصرة فقد أهاب بالحكومة العراقية الاهتمام بشريحة العمال وحقوقهم، وان يعمل الجميع كلاً حسب قدرته في المساعدة على ترفيه حالتهم وتنظيم شؤونهم والمطالبة بتحسين احوالهم الاجتماعية والمعاشية .عادّاً ان اللائحة موضوع البحث تحقق ذلك، وإن عد وصولها إلى المجلس متأخراً بعد ذلك وصف فكرة منع الأحداث عن العمل بأنها فكرة حسنة لكنه استدرك قائلاً((ان تطبيقها في بلادنا أمر صعب نتيجة للحالة الاقتصادية في البلاد والى الفقر الضارب اطنابه بالعمق مما يجعل من في سن العاشرة يقوم بالعمل لسد العوز الذي تعانيه عائلته ولاسيما العجزة والأرامل الذين يعتمدون على أولادهم في توفير العيش))[٥٧].

وفي الوقت نفسه،وصف النائب سعيد ثابت عن بغداد لائحة قانون العمال بأنها من جملة اللوائح التي تشكر عليها الحكومة، وكان الواجب على أول حكومة تشكلت في هذه البلاد ان تقدم مثل هذه اللائحة، لان العمال هم طبقة مهمة في البلاد ويجب على الحكومة والشعب ان يهتموا بها كل اهتمام، بعد ان كانوا مهملين، لا قانون ينظم اعمالهم ولا ضمانات معاشية واجتماعية لهم، ولم يكن لديهم أي تعويض مادي واجتماعي إذا ما أصابهم أي ضرر، وليس لهم نقابات تدافع عنهم [٥٨] .

علق فريق المزهر نائب الديوانية على لائحة قانون العمال بهذه الكلمات التي تقطر مشاعر طيبة عندما قال إن هذه اللائحة عمل حسن وشعور تشكر عليه هذه الحكومة التي أتت بهذه اللائحة وصانت طبقة من سكان هذه البلاد، والتي كانت طيلة هذه المدة محرومة مما لها من الحقوق. ثم قارن النائب بين العامل في العراق بالعمال في اوربا، إذ يواصل العامل العراقي عمله ليلا ونهاراً، ولايجد له راحة ولا مساعدة من أي جهة ولا اي ضمانات اجتماعية. بعد ذلك تحدث النائب كشاهد عيان على شقاء العامل العراقي وعذاباته بقوله كنت أرى العامل يشتغل في معمل وفي محل طول نهاره من مطلع الشمس حتى مغيبها، ثم اضاف قائلا ان هذه اللائحة جعلت العمال يتمتعون بحقوقهم كاملة [٥٩].

ولم يكتفِ سليمان فتاح نائب كركوك بتأيد اللائحة وانما،طالب بأن يكون القانون شاملاً لجميع عمال العراق العاملين في الصناعة والحوانيت وفي الدكاكين وحتى عند الخياطين والحدادين، ملتمساً وضع مادة تحدد اعمال هؤلاء وخاصة العمال العاملين عند الحرفين، وأن اللائحة برأيه تحتاج إلى مادة واضحة صريحة تحتم على أصحاب المعامل والمهن منح العمال عطلة أسبوعية وضمانات اجتماعية تضمن لهم حياة كريمة كما هي في البلدان الأخرى[٦٠].

بينما كان موقف الشاعر الكبير ونائب بغداد معروف الرصافي يختلف اختلافاً بينا عن النواب الآخرين، فقد رأى ان كلمة العمال بمعناها المتعارف في بلاد الصناعة، انما هي وليدة رؤوس الأموال فإذا ماقلنا العمال يجب ان ننتقل ونذهب إلى رؤوس الأموال ومن هناك إلى الاشتراكية. بعدها وصف هذه اللائحة بأنها لا يوجد لها أي مبرر، خاصة وان بلادنا زراعية وان هذه اللائحة وضعت لمعمل فتاح باشا فقط [٦١].

وكان خطاب النائب حسن السهيل آخر خطاب ناقش لائحة قانون العمال وحقوقهم، مشيراً إلى بديهية معروفة في حياتنا العامة وهي ان كل بلاد إذا ما صارت مرفهة بالمعيشة ومسائلها الاقتصادية حسنة يمكنها ان تدلل أولادها وتجعلهم مرفهين ولائقين. فضلاً عن ذلك لفت أنظار الحكومة،الى قضية لم يسبقه فيها احد مفادها ان تنظر الحكومة العراقية إلى حالة الشباب الأيتام وعليها ان تؤمن لهم سبل العيش قبل ان تمنعهم من الكسب لهم ولعوائلهم،متمنياً في ختام خطابه أن لا تمنع الحكومة الأحداث الذين يشتغلون في البناء وما شاكلهُ حتى يكونوا مرفهين(٦٢).

شهد الاجتماع غيرالاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٥٠ الذي بدأ أعماله في السابع والعشرين من شباط ١٩٥٠، عرض بعض الأفكار التي تساعد في فهم الموقف العام من الطبقة العاملة والمناداة بحقوقهم . فقد أعلن محمد حديد نائب الموصل ومن على رؤوس الإشهاد، عدم حصول أي تحسن في البلاد وبقاءها على تأخرها،إلا من زيادة بعض وسائل الرفاه التي تنعم بها فئة قليلة، بينما الأكثرية من الناس لاتزال برأيه تعيش حالة بدائية سقيمة وتعاني الفقر والحاجة الشديدة حتى الى الطعام واللباس والمأوى. ولم يقف النائب المذكور عند ذلك فقط وإنما، فسر الأسباب التي وقفت وراء ذلك كله، فهو يرى الأساليب القديمة، والحكومات التي لم تقم بأي إصلاح، وقيامها(أي الحكومات) بأعمال وإجراءات أضرت بالبلاد(٦٣).من جهته طالب يونس عباوي نائب بغداد الحكومة بالاعتناء بالعمال والزراع الذين عدّهم مصدر ثروة البلاد، وأعرب عماد علوش نائب الحلة عن أمله بأن يقوم أبناء البلاد الغيارى بالإصلاح الاقتصادي. ومضى يقول وبألم واضح ان البلاد عاشت سنين محرومة من اليد العاملة (٦٤).

يمكن القول ان اضراب عمال الميناء في ١٤ اذار ١٩٥٤ ترددت اصداؤه في أروقة مجلس النواب. ويكفي ان نقول ان النائب وليد حمدان وجه سؤالاً إلى رئيس الوزراء ووزير الداخلية في الجلسة الرابعة المنعقدة بتاريخ ١٦ آذار ١٩٥٤ ، كان في حقيقته مجموعة مهمة من الأسئلة التي غطت كل ما يتعلق بأحوال العمال ومشاكلهم آنذاك. لعل من المناسب جداً ترك النائب يقدم سؤاله ((علمنا ان عمال يشتغلون في الميناء في البصرة قد قاموا بإضراب اخيراً، وطيروا برقيات إلى صحف العاصمة والمراجع، تتضمن الشكاوي، فما هي أسباب هذا الإضراب؟ وما مقدار العمال المشتركين فيه بنسبة عمال الميناء كلهم؟ وكيف هي حال هؤلاء العمال من حيث ساعات شغلهم اليومية والأجور التي يتقاضونها؟،وهل يستوفون أجورهم عن

أيام العطلات الرسمية والأعياد المسجلة؟،وهل يتمتعون بتعويض عند إصاباتهم في أثناء اشتغالهم. وهل زملاء لهم من العمال الأجانب؟ وكيف يصلون يوميا بمواقع اشتغالهم من مساكنهم". وأسترسل النائب في أسئلته قائلاً: كان قد شرَّع في العام الماضي قانون للعمال فهل حسَّن هذا القانون حالهم؟ أم لاتزال هناك أمور لم يشملها القانون وهي مبعث شكوى؟[٦٥].

كما صادق مجلس النواب في الاجتماع نفسه على لائحة تصديق الاتفاقية الدولية رقم ٤١ بشأن تشغيل النساء ليلاً ،وعلى لائحة قانون أنضمام العراق إلى الاتفاقية الدولية المرقمة ٥٨ المتعلقة بتحديد السن الأدنى لتشغيل الأحداث في اعمال السفن الموقع عليها في جنيف، دون مناقشه تذكر .

لابأس من اعادة الإشارة هنا إلى إضراب عمال شركة همفريز البريطانية المنفذة لمشروع الحبانية عن العمل، بسبب قرار الشركة القاضي بجعل ايام العمل خمسة أيام ونصف في الأسبوع، مما أدى إلى تخوف العمال من إدارة الشركة التي ربما تسعى من ذلك الى التخلص من المادة الثالثة من قانون العمال رقم ٧٢ ، التي تنص على تمتع كل عامل بالاستراحة الأسبوعية البالغة يوما كاملاً مدفوع الاجر. لقد وجد هذا الاضراب بعض الاهتمام في مجلس النواب، فقد وجه ابراهيم الواعظ نائب الحلة (بابل) في جلسته المنعقدة في ٢١ نيسان ١٩٣٨، سؤاله إلى وزير الداخلية طالباً فيه بيان أسباب الإضراب. لقد أدى هذا السؤال وغيره من الأسباب إلى اهتمام الحكومة بالإضراب ووقوفها إلى جانب العمال المضربين إلى رضوخ الشركة إلى مطالبهم كافة[٦٦].

ويمكن القول اجمالا ان هناك جملة من القوانين الخاصة بالعمال وضماناتهم الاجتماعية مرت على تاريخ العراق المعاصر اسهمت بشكل مباشر في تنظيم عمل شؤون العمال وتحقيق الحد الادنئ من حقوقهم وبخست الضمانات الاجتماعية ولم تمنح كامل الحقوق بل فرضت عليهم واجبات كبيرة اثقلت كاهل البعض منهم ، حيث حددت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية جملة من هذه القوانين التي صدرت في العهد الملكي والجمهوري من تاريخ العراق وجدنا انها منسجمة مع سياقات الحديث عن الضمانات الاجتماعية للعمال بين التراث والمعاصرة وهي كما يلي :

بعد صدور قانون العمل رقم (١) لسنة (١٩٥٨) اصبح العمل والضمان الاجتماعي جزءا اساسيا من اختصاصات الوزارة ، وبموجب النظام رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٧ استحدثت عددا من التشكيلات منها (مؤسسة الضمان الاجتماعي) و(المؤسسة الثقافية العمالية) ، حيث اصبح اسم مؤسسة الضمان الاجتماعي في

عام ١٩٦٧ (المؤسسة العامة للتقاعد والضمان الاجتماعي للعمال).وبموجب قانون العمل رقم (١٥١) لسنة ١٩٧٠ استحدثت (المؤسسة العمالية للتشغيل والتدريب والتاهيل)التي اصبح اسمها في عام ١٩٧٨ (المؤسسة العامة للعمل والتدريب المهني) [٦٧].

بموجب نظام وزارة العمل والشؤون الاجتماعية رقم (٣) لسنة ١٩٧٢ تم استحداث (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية).وفي عام ١٩٧٨ صدر قانون الوزارة رقم (١٩٥) الذي استحدث (المؤسسة العامة للرعاية الاجتماعية) و(المؤسسة العامة للاصلاح الاجتماعي) .اما في عام ١٩٨٤ فقد ارتبطت (مؤسسة الثقافة العمالية) بـ(الاتحاد العام لنقابات العمال. وفي العام ١٩٨٧ صدر قانون وزارة العمل والشؤون الاجتماعية رقم (٢٩).بينما صدر في عام ٢٠٠٦ قانون وزارة العمل والشؤون الاجتماعية رقم (٦) و افتتح (المركز الوطني لدائرة العمل والتدريب المهني).عام ٢٠٠٨ صدرت تعليمات دوائر مركز الوزارة برقم (١) وافتتح دارالمسنين ودار الايتام في الصليخ.اما العام ٢٠٠٩ افتتح مجمع دوائر الوزارة في النجف [٦٨].

وخاتمة القول لما تقدم ذكره هنا جدول رقم –٢– يوضح أبرز المؤسسات والدور والمعاهد والمشاريع والقوانين التي عنيت بالضمان الاجتماعي للعمال وغيرهم منذ عام ١٩٢١ وقيام أول حكومة في العراق وحتى الوقت الراهن:

جدول رقم –٢– مؤسسات ومشاريع وقوانين الضمان الاجتماعي [٦٩]

اسم المؤسسة	التأسيس
دار رعاية المسنين في بغداد	١٩٢١
جمعية الرحمة الكلدانية لمساعدة العمال الفقراء	١٩٢٢
نادي النهضة النسائي / ضمان اجتماعي خيري	**١٩٢٤**
جمعية الهلال الأحمر العراقية/ جمعية أهلية ذات طابع خيري وضمان اجتماعي	**١٩٢٥**
صدور قانون العمل العراقي والضمان الاجتماعي والتقاعد	**١٩٣٦**
جمعية للمتشردين/ لتعليم المتشردين من المكفوفين وذوي العمال الكادحين	١٩٣٧
جمعية العلل الاجتماعية لرعاية ذوي العمال الفقراء	١٩٣٧
جمعية وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	١٩٣٩
جمعية مدرسة الخدمات والضمان الاجتماعي	١٩٣٩

معهد دور العجزة والعمال في بغداد	١٩٤٧
مشروع الانعاش الريفي / لتنمية المجتمع المحلي	١٩٥٤
صدور قانون مؤسسات الرعاية الاجتماعية	١٩٥٨
صدور قانون المراكز الاجتماعية	١٩٦٤
صدور قانون مجلس التأهيل المهني	١٩٦٧
المركز القومي للبحوث والضمان الاجتماعي	١٩٧٠
صدور قانون العمل والضمان الاجتماعي رقم ١٥١	١٩٧٠
صدور نظام الضمان الاجتماعي رقم ٣٩	١٩٧١
صدور قانون الرعاية الاجتماعية رقم ١٢٦	١٩٨٠
صدور قانون الحماية الاجتماعية رقم ١١	٢٠١٤
صدور تعليمات مهام وتقسيمات مديرية العمل والشؤون الاجتماعية في المحافظات غير المنتظمة في أقليم رقم ١	٢٠١٤
صدور النظام الداخلي لسير العمل في صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل والضمان الاجتماعي رقم ١	٢٠١٤
صدور تعليمات تقسيمات ومهام دائرة التشغيل والقروض في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية رقم ٢	٢٠١٤
صدور تعليمات مهام وتقسيمات دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم ١	٢٠١٥
صدور قانون العمل والضمان الاجتماعي المعدل رقم ٣٧	٢٠١٥
صدور تعليمات ضمان اجتماعي وتحديد أجور قبول المسن ذي المورد الثابت رقم ٢	٢٠١٥
صدور تعليمات المبالغ التي يتحملها العامل من أجور النقل والطعام والسكن والضمان الاجتماعي في المناطق النائية والبعيدة عن العمران رقم ٨	٢٠١٦
صدور تعليمات متطلبات الصحة والسلامة المهنية رقم ١٢	٢٠١٦
صدور النظام الداخلي لمجلس أدارة هيئة رعاية ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة والضمانات الاجتماعية رقم ١	٢٠١٦
صدور تعليمات تشكيل لجنة أنهاء الخدمة والعمل والضمان الاجتماعي رقم ٤	٢٠١٧

صدور تعليمات آلية عمل اللجان العليا والفرعية لقانون الحماية الاجتماعية رقم ٧	٢٠١٧
صدور تعليمات تسهيل تنفيذ قانون الحماية الاجتماعية رقم ٨	٢٠١٧
صدور تعليمات التعديل الاول لتعليمات يانصيب الرعاية الاجتماعية رقم ٨	٢٠١٧

الهوامش :

(١) مكتب الاعلام والامم المتحدة ، الاعلان العالمي لحقوق الانسان، ص١١ .
(٢) عزيز ابراهيم، شرح قانون الضمان الاجتماعي العراقي ، ص٣ .
(٣) مصطفى الجمال ، الوسيط في التأمينات الاجتماعية ، ص٣٣ .
(٤) فاضل عوني ، قوانين وانظمة الخدمة والملاك والانضباط والتقاعد ، ص١٢٢ .
(٥) عزيز ابراهيم، المصدر السابق ، ص ٢٩ .
(٦) كمال مظهر احمد، الطبقة العاملة العراقية(التكّون وبدايات التحرك)، ص١٥.
(٧) اميرة حسين الكريمي، الحركة العمالية في العراق ١٩٣٢-١٩٤٥، ص١٥ .
(٨) علي مدلول راضي ، شركة لنج للملاحة ١٨٦١-١٩١٤،ص٤٥ .
(٩) جميل موسى النجار، الادارة العثمانية في ولاية بغداد،ص٣٨٨-٣٨٩.
(١٠)طالب عبد الجبار، ربع قرن من تاريخ الحركة النقابية في العراق، ص٩.
(١١)كمال مظهر احمد ، المصدر السابق ، ص ٥٥ .
(١٢)اميرة حسين الكريمي، المصدر السابق ، ص٦٧ .
(١٣)نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥-١٩٥٢، ص١٢١.
(١٤)عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ص١١٦.
(١٥)نوري عبد الحميد خليل، المصدر السابق ، ص١٣٣ .
(١٦)طالب جاسم محمد الغريب، ميناء البصرة دراسة تاريخية ١٩١٥-١٩٥٦، ص١٣٤.
(١٧)المصدر نفسه ، ص١٣٥-١٣٦ .
(١٨)رزوق شماس، مشكلة العمال في العالم وفي العراق،ص١٩٤.
(١٩)طالب جاسم محمد الغريب، المصدر السابق ، ص١٧٤ .
(٢٠)رزوق شماس، المصدر السابق ، ص ٢٠١ .
(٢١)سعاد خيري ،من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق١٩٢٠-١٩٥٨، ص٤٨.
(٢٢)طالب عبد الجبار، المصدر السابق ، ص٦٩-٧٠ .
(٢٣)يعود اول تحرك عمالي عراقي الى العام ١٨٧٦ في سنجق المنتفك بسبب قلة الأجور، وطول ساعات العمل، كما شهد العام ١٩١٣ اضراب عمال الدباغة في بغداد للمطالبة بزيادة أجورهم، كما قام عمال معمل تصليح الزوارق في البصرة باضراب للمطالبة بتحسين الاجور وتحسين ظروف العمل للتفاصيل ينظر. عبد الرزاق مطلك الفهد، دور العمال في الحركة الوطنية العراقية ١٩٢٢-١٩٥٨، ص٩.
(٢٤)خالد محسن الراوي، تاريخ الحركة العمالية في القطر العراقي ١٩٦٨-١٩٧٥، ص٤٠.
(٢٥)"الفكر الجديد" (جريدة)، بغداد، العدد(٣١)، ٢١ كانون الثاني١٩٣٧.
(٢٦)كمال مظهر احمد ، المصدر السابق ، ص ١١٩ .
(٢٧)عبد الرزاق مطلك الفهد، المصدر السابق ، ص٧٧ .
(٢٨)"العالم العربي" (جريدة)، بغداد، العدد ١٦٢٧، ٤ تموز١٩٤٠.
(٢٩)"العالم العربي"(جريدة)، بغداد ، العدد ١٧٦٥، ١٢ كانون الأول ١٩٤٠.
(٣٠)"نداء الشعب"(جريدة)، العدد ٤٣٧-٧، ١٥ أيلول ١٩٤١.
(٣١)"العراق" (جريدة)، بغداد، العدد ٢٩٦٦، ٧ كانون الأول ١٩٤١.
(٣٢)"البلاد"(جريدة)، بغداد، العدد ٣١، ١٥ كانون الأول ١٩٤١.
(٣٣)خالد محسن الراوي، المصدر السابق ، ص٦٦ .
(٣٤)رزوق شماس، المصدر السابق ، ص١٢٢ .
(٣٥)"الحاصد" (مجلة)، العدد ٢٦، ٢١ كانون الثاني ١٩٤٢ ،ص٩.
(٣٦)"بغداد" (جريدة)، بغداد، العدد ٨٥، ٢ أيلول ١٩٤٥ .
(٣٧)المصدر نفسه .

(٣٨)"عطارد" (مجلة) بغداد، العدد ٦، ٤ أيلول ١٩٤٤، ص١ .
(٣٩)"العراق" (جريدة)، العدد ٣٨٢٥، ٧ آذار ١٩٤٥ .
(٤٠)"العراق" (جريدة)، العدد ٣٨٤٤، ٣٠ آذار ١٩٤٥ .
(٤١)"الأهالي"(جريدة)، العدد ٤٤، ٢ كانون الثاني ١٩٤٦ .
(٤٢)المصدر نفسه .
(٤٣)"الأهالي"(جريدة)، العدد ٤٥، ٣ كانون الثاني ١٩٤٦.
(٤٤)"بغداد" (جريدة)، العدد ١٣٢، ٩ شباط ١٩٤٦ .
(٤٥)هلال ناجي، القومية والاشتراكية في شعر الرصافي، ص٢٠٣-٢٠٤.
(٤٦)المصدر نفسه ، ص٢٠٥ .
(٤٧)"حبزبوز" (جريدة)، بغداد، العد د٢٧٩، ١٤ كانون الأول ١٩٤٧ .
(٤٨)محمود العبطة، معروف الرصافي حياته واثاره ومواقفه. من مواقف الرصافي، ص٧٥ .
(٤٩)محمد مهدي الجواهري، ديوانه، جمعه وحققه : إبراهيم السامرائي و (آخرون)، ص٢٣٨ .
(٥٠)عبود الكرخي، ديوان الكرخي، ص٥٤ .
(٥١)المصدر نفسه، ص٢٢٩ .
(٥٢)"الكرخ"(جريدة)، العدد ٢٤٨، ٢٣ تموز ١٩٤٧ .
(٥٣)"بغداد"(جريدة)، العدد ٦٣، ٩ كانون الثاني ١٩٤٨.
(٥٤)"العالم العربي"(جريدة)، العدد ٤٤٢٧، ٥ شباط ١٩٤٩ .
(٥٥)"العالم العربي"(جريدة)، العدد ٤٤٣٣، ١٢ شباط ١٩٤٩.
(٥٦)محاضر جلسات مجلس النواب ، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥ ، بغداد ، ١٩٣٦ ، ص٤٣٧ .
(٥٧)محاضر جلسات مجلس النواب ، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، بغداد ، ١٩٣٩ ، ص٢٦٠ .
(٥٨)المصدر نفسه ، ص ٢٦٨ .
(٥٩)محاضر جلسات مجلس النواب ، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، بغداد ، ١٩٤٧ ، ص٤١٢.
(٦٠)المصدر نفسه ، ص٤١٥ .
(٦١)المصدر نفسه ، ص٤٥٩ .
(٦٢)المصدر نفسه ،ص٤٦٠ .
(٦٣)عبدالرزاق مطلك الفهد ،تاريخ الحركة العمالية في العراق ١٩٢٢-١٩٥٨، ص١٢ .
(٦٤) المصدر نفسه ، ص١٣ .
(٦٥) سعاد خيري ، المصدر السابق ، ص٨٨ .
(٦٦)المصدر نفسه ، ص٨٩ .
(٦٧)وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، المجموعة الاحصائية السنوية لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية ،مطبعة دار الساعة ، بغداد ، ١٩٩٩ ، ص ١٠٢ .
(٦٨) المصدر نفسه ، ص ١٠٣-١٠٤ .
(٦٩)عبدالرزاق مطلك الفهد ،تاريخ الحركة العمالية في العراق ١٩٢٢-١٩٥٨، ص٢٠١.

المصادر :

اولا :الكتب العراقية الوثائقية :

- اميرة حسين الكريمي، الحركة العمالية في العراق ١٩٣٢-١٩٤٥، مراجعة: كمال مظهر احمد، مطبعة اسعد، بغداد ، ١٩٩٠ .
- جميل موسى النجار، الادارة العثمانية في ولاية بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠١.
- خالد محسن الراوي، تاريخ الحركة العمالية في القطر العراقي ١٩٦٨-١٩٧٥، بغداد، ١٩٨٢ .

- رزوق شماس، مشكلة العمال في العالم وفي العراق، مطبعة العهد، بغداد، ١٩٣٦ .
- سعاد خيري ،من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق١٩٢٠-١٩٥٨، ج١، بغداد ، ١٩٦٥ .
- طالب عبد الجبار، ربع قرن من تاريخ الحركة النقابية في العراق، مطبعة النجوم، بغداد، ١٩٦٠.
- طالب جاسم محمد الغريب، ميناء البصرة دراسة تاريخية ١٩١٥-١٩٥٦، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب – جامعة بغداد، ١٩٨٤ .
- مكتب الاعلام والامم المتحدة ، الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، مطبوعات الامم المتحدة ، بيروت ، ١٩٧٨.
- محمد مهدي الجواهري، ديوانه، جمعه وحققه : إبراهيم السامرائي و (آخرون)، الجزء الثاني، مطبعة الأديب البغدادية، بغداد، ١٩٧٣.
- محمود العبطة، معروف الرصافي حياته واثاره ومواقفه. من مواقف الرصافي، بغداد، ١٩٩٣.
- مصطفى الجمال ، الوسيط في التأمينات الاجتماعية ، دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٤ .
- محاضر جلسات مجلس النواب ، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥ ، بغداد ، ١٩٣٦.
- محاضر جلسات مجلس النواب ، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، بغداد ، ١٩٣٩.
- محاضر جلسات مجلس النواب ، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، بغداد ، ١٩٤٧ .
- كمال مظهر احمد، الطبقة العاملة العراقية(التكّون وبدايات التحرك)، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨١ .
- علي مدلول راضي ، شركة لنج للملاحة ١٨٦١-١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الاداب جامعة بغداد ،٢٠١١ .
- عزيز ابراهيم، شرح قانون الضمان الاجتماعي العراقي ، مطبعة دار السلام ، بغداد،١٩٧٦ .
- عبود الكرخي، ديوان الكرخي، الجزء الأول، بغداد، ١٩٨٨.

- عبدالرزاق مطلك الفهد ،تاريخ الحركة العمالية في العراق ١٩٢٢-١٩٥٨،بغداد،١٩٧٧.
- عبد الرزاق مطلك الفهد، دور العمال في الحركة الوطنية العراقية ١٩٢٢-١٩٥٨، بغداد، ٢٠٠٥ .
- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الثاني، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨، ص١١٦.
- فاضل عوني ، قوانين وانظمة الخدمة والملاك والانضباط والتقاعد ، ط٢ ، ج١ ، مديرية مصلحة نقل الركاب العامة ، بغداد ، ١٩٦٤.
- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، المجموعة الاحصائية السنوية لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية ،مطبعة دار الساعة ، بغداد ، ١٩٩٩.
- هلال ناجي، القومية والاشتراكية في شعر الرصافي، بيروت، ١٩٥٩ .
- نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥-١٩٥٢، بغداد، ١٩٨٠.

ثانيا :الصحف والجرائد

- "الفكر الجديد" (جريدة)، بغداد .
- "العالم العربي"(جريدة)، بغداد .
- "بغداد"(جريدة) .
- "العراق" (جريدة) .
- "الكرخ"(جريدة)، بغداد.
- "حبزبوز" (جريدة)، بغداد .
- "الأهالي"(جريدة) ، بغداد .
- "نداء الشعب"(جريدة)، بغداد .
- "عطارد" (مجلة) ، بغداد .
- "الحاصد" (مجلة)، بغداد .

Dr.Ahmed Abdulwahab Abdulnabi
Center for the revival of the Arab scientific heritage / University of Baghdad
Ahmed Abd Alwahed@yahoo.com

Abstract

Our research, entitled "Social Safeguards for Workers in Iraq, between Heritage and Contemporaryity", dealt with a number of historical facts and incidents with a social and economic dimension that affected the heritage of the working class in modern Iraq, especially after the rural migration from the countryside to the city resulting in social and economic problems. Limited to the lack of social guarantees for both the worker and the farmer. Our research included three basic points in which we tried to read and follow up the development and development of the labor movement and focus on the material rights and interests of the workers, the realization of their social guarantees and their great importance in shaping the economic life in Iraq.